تقرير الشال

4,7٪ ارتفاع النفقات العامة إلى 22,5 مليار دينار للسنة المالية الحالية

الكويت لم تتبن أي سياسات إصلاح حقيقية

قال تقرير الشال الاقتصادي انه كلما ارتفع اعتماد دولة ما على النفط في تمويل ماليتها العامة، كلما كانت عرضة لمخاطر مالية أكبر، فسوق النفط نادرا ما يستقر لفترة كافية تسمح بسلامة التخطيط للسياسة المالية، ولعل وقتنا الحاضر هو أصعب تلك الفترات.

وأضاف التقرير أن الدول النفطية، والكويت الأكثر اعتمادا على النفط ضمنها، لم تحسن التصرف خلال فترة رواج سوق النفط، وكررت خطايا الماضي بتوسع غير مسبوق لسياساتها المالية، والشق الجاري منها بالتحديد، وعليها اليوم أن تتأقلم مع عاملين في غاية الصعوبة. العامل الأول، هو توفيق أوضاع ماليتها العامة عند مستوى نصف إيرادات النفط مقارنة بعام 2013، وبينما من السهل والمغري جدا زيادة النفقات عندما ترتفع الإيرادات، تتحول النفقات الزائدة إلى حقوق مكتسبة يصعب جدا التراجع عنها عندما تنخفض الإيرادات.

العامل الثاني هو أن المستوى الحالي لأسعار النفط مرتفع لمبررات معظمها جيوسياسية، مثل محاصرة صادرات إيران وأحداث ليبيا وفنزويلا، ذلك يعني أن الضغوط على جانب العرض التي ترفع الأسعار غير مستدامة، وضمان صمود قرارات تخفيض الإنتاج من قبل «أوبيك زائد» أيضا غير مستدامة.

وفي الكويت، ومع أول زيادة في أسعار النفط، ولمبررات غير مستدامة، ارتفع سقف النفقات العامة للسنة المالية الحالية بنحو 4,7٪ أو إلى 22,5 مليار دينار، واستخدم مبرر الهدر في النفقات العامة من قبل الحكومة، وهو صحيح، من أجل تنامي المطالبات الشعبوية، وآخرها العودة عن خفض نسبة دعم الوقود وبعض الخدمات.

والأصل في نجاح سياسات الإصلاح المالي والاقتصادي هو توافر القدوة لسلطات اتخاذ القرار، فالمبدأ الإداري القائل بأن «المسؤولية بقدر السلطة» مبدأ صحيح، ذلك ما لا يتوافر في سياسات الحكومة المالية. ولقد مضى على سقوط أسعار النفط نحو 5 سنوات ثمينة، لم تتبن فيها الكويت أي سياسات إصلاح حقيقية، والواقع أنها مارست سياسات معاكسة، وهدر المزيد من الوقت، وإهدار المزيد من النفقات، يقود إلى وضع يجعل حتى الجراحات غير نافعة.

1,6 مليار دينار إيرادات الكويت النفطية في مايو

ذكر تقرير الشال ان معدل سعر برميل النفط الكويتي بلغ لشهر مايو معظمه نحو 70,3 دولارا للبرميل، وهو يزيد بنحو 15,3 دولارا للبرميل أي بما نسبته نحو 27,9٪ عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 55 دولارا للبرميل، وأيضا يزيد بنحو 20,3 دولارا عن معدل سعر البرميل الافتراضي للسنة المالية الفائتة البالغ 50 دولارا. وكانت السنة المالية الفائتة 2019/2018 التي انتهت بنهاية مارس الفائت، قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 68,5 دولارا، ومعدل سعر البرميل لشهر مايو 2019 أعلى بنحو 1,8٪ عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، ولكنه أدنى بنحو 9,7 دولارات للبرميل من سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 80 دولارا وفقا لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ10٪ لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ورجح التقرير أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في مايو بما قيمته نحو 1,6 مليار دينار، وفي حال استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما ـ وهو افتراض قد لا يتحقق ـ فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 18,7 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 4,2 مليارات دينار عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 14,5 مليار دينار. ومع إضافة نحو 1,9 مليار دينار إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 20,5 مليار دينار.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 22,5 مليار دينار، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2020/2019 عجزا قيمته 2 مليار دينار، ولكن بيانات شهرين فقط لا تصلح سوى لاستخدامها مؤشرا على الحجم الافتراضي لعجز الموازنة، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال ما تبقى من السنة المالية.

3,1 مليارات دينار حجم سيولة البورصة منذ بداية 2019

أوضح تقرير الشال ان أداء شهر مايو 2019 كان مختلطا مقارنة بأداء أبريل الماضي، حيث انخفضت القيمة المتداولة أي سيولة البورصة ولكن مع أداء موجب للمؤشرات، فقد ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 3,2٪، ومؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين بنحو 2,9٪ وكذلك ارتفع مؤشر الشال بنحو 1,8٪، بينما انخفض مؤشر السوق الرئيسي بنحو 1,9٪. وقال التقرير ان سيولة البورصة حققت في مايو مستوى منخفضا مقارنة بسيولة أبريل، حيث بلغت السيولة نحو 617,2 مليون دينار هابطة من مستوى 702,7 مليون دينار لسيولة أبريل. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر مايو بحدود 28,1 مليون دينار، وبانخفاض بنحو 16,2٪ عن معدل تلك القيمة لشهر أبريل حين بلغت 33,5 مليون دينار. في حين بلغ حجم سيولة البورصة في الشهور الخمسة الأولى (أي في 103 أيام عمل) نحو 3,18 مليارات دينار، بينما بلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 30,9 مليون دينار، مرتفعا بنحو 170٪ مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من 2018 البالغ نحو 11,5 مليون دينار، ومرتفعا أيضا بنحو 83,6٪ إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2018 البالغ نحو 16,8 مليون دينار.

789 مليون دينار المبيعات العقارية في الربع الأول

«الوطني»: 31٪ تراجعاً سنوياً لمبيعات قطاع الاستثمار

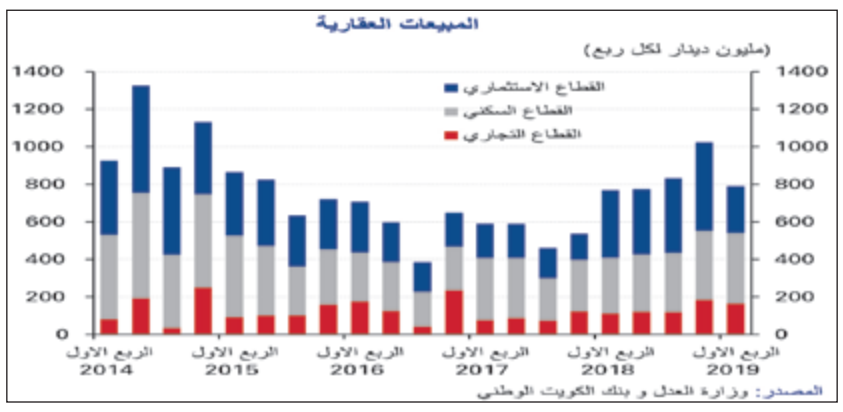

قال تقرير لبنك الكويت الوطني ان المبيعات العقارية تراجعت في الربع الأول من العام الحالي من أعلى مستوياتها منذ 4 أعوام مقارنة بالربع الرابع من 2018، إلا أنها ظلت ثابتة لتبلغ 789 مليون دينار، حيث يعزى هذا التراجع في الأغلب لانخفاض مبيعات قطاع الاستثمار بعد أداء قوي بنهاية العام الماضي. فيما واصل القطاع السكني تحقيق مبيعات قوية ونمو ملحوظ، كما أن القطاع التجاري الذي شهد تحسنا ملحوظا في 2018، واصل أداءه الجيد خلال الربع الأول من 2019 في ظل قوة وتزايد أنشطة المبيعات.

وأضاف التقرير ان مستويات المبيعات المقبولة في الربع الأول من 2019 تعكس استمرار التعافي الذي لوحظ في 2018 والذي يعد إشارة الى ثقة السوق ووفرة السيولة. إلا أن أسعار العقارات كانت متباينة، فبينما واصل القطاع السكني تسجيل مكاسب سنوية قوية، تعرض قطاع الاستثمار مؤخرا للضغوط مرة أخرى بما أدى إلى تراجع الأسعار.

تراجع مبيعات وأسعار قطاع الاستثمار

وأوضح التقرير أن مبيعات قطاع الاستثمار (الشقق والمباني السكنية) بلغت في الربع الأول من العام الحالي 248 مليون دينار، بتراجع حاد 47٪ مقابل 470 مليون دينار في الربع الرابع من العام 2018 ومتراجعة 31٪ على أساس سنوي. كما تراجع حجم المبيعات أيضا إلى 327 صفقة مقابل 504 في الربع السابق.

وقد يعزى التراجع إلى ضعف الطلب الناجم عن تباطؤ نمو أعداد الوافدين، في حين كانت مستويات العرض للمباني السكنية الجديدة في تزايد مستمر. ويبدو أن هذه الرياح المعاكسة دفعت المستثمرين إلى إعادة النظر في أسعار وتوقيت الصفقات العقارية المرتقبة. وانخفضت أسعار الشقق أيضا 11,7٪ على أساس ربع سنوي و2,2٪ على أساس سنوي، في حين انخفضت أسعار المباني السكنية بوتيرة أقل حدة بلغت 3,8٪ على أساس ربع سنوي و1,4٪ على أساس سنوي. كما شهدت إيجارات الشقق تراجعا هامشيا في شهر مارس كما يلاحظ من مكون الإسكان في مؤشر أسعار المستهلك، بما يعكس الضعف العام لهذا القطاع.

«السكني» يحافظ على قوته

وذكر التقرير ان مبيعات الوحدات السكنية حافظت على قوتها في الربع الأول من العام الحالي، حيث بلغت 377 مليون دينار بزيادة قدرها 2٪ على أساس ربع سنوي (وبنسبة 26٪ على أساس سنوي) على الرغم من التراجع الهامشي في حجم الصفقات. ويعزى تراجع أحجام التداول على الأرجح للارتفاع الهائل في أسعار المنازل السكنية (10,5٪) والأراضي (8,4٪) خلال العام الماضي. وتشير الآفاق المستقبلية إلى أن دعم هذا القطاع قد يأتي من ترقب الموافقة على قانون الرهن العقاري في وقت لاحق من العام الحالي، وهو الأمر الذي من شأنه أن يوفر دفعة قوية للطلب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوجه لرفع رأسمال بنك الائتمان الكويتي بقيمة تناهز 750 مليون دينار، وهو الكيان المسؤول عن توفير خدمات الرعاية السكنية للمواطنين، قد يساهم في زيادة فرص الحصول على التمويل السكني وتخفيف حدة التراكم الهائل في طلبات الإسكان.

«التجاري» يشهد صفقات كبرى

وقال التقرير ان مبيعات القطاع التجاري كانت قوية في الربع الأول من 2019، حيث بلغت 161 مليون دينار. وعلى الرغم من تراجع المبيعات عن مستوى الذروة الذي بلغته في الربع الرابع من 2018، إلا أنها مازالت مرتفعة بنسبة 46٪ على أساس سنوي، كما أنها أعلى بكثير من المتوسطات الفصلية للفترة ما بين 2015ـ 2018. وجاءت المبيعات القوية بفضل بعض الصفقات الكبرى بشكل استثنائي، بما أدى إلى تضاعف متوسط حجم صفقات الربع الأول من 2018 تقريبا. واتخذت 3 صفقات كبرى طابعا مميزا خلال الربع الأول وهي: مجمع في الجهراء (39 مليون دينار)، وقطعة أرض في خيطان (26 مليون دينار) ومبنى تجاري في منطقة شرق (25 مليون دينار). وبلغت القيمة الإجمالية لتلك الصفقات 90 مليون دينار بما يمثل أكثر من نصف إجمالي مبيعات العقارات التجارية للربع الأول من 2019.

«أسواق المال» توافق لـ «بوبيان كابيتال» على تأسيس صندوقين جديدين

أعلنت هيئة أسواق المال عن منح شركة بوبيان كابيتال الموافقة على تأسيس صندوقين استثماريين جديدين، الأول باسم الصندوق الاسلامي المدر للدخل، والثاني باسم صندوق الصكوك الاسلامية العالمي.

وأوضحت الهيئة ان الصندوق الأول (الصندوق الاسلامي المدر للدخل)، سيطرح للاكتتاب الخاص برأسمال ثابت مقداره 30 مليون دينار، وبقيمة أسمية قدرها دينار للوحدة الواحدة، على أن يكون الحد الأدنى للاكتتاب بالصندوق للمشترك الواحد 100 ألف وحدة، على ان يطرح للاكتتاب 30 مليون وحدة.

وأوضح القرار أنه يجب ألا تقل مشاركة مدير الصندوق بوحداته عن مبلغ 250 ألف دينار، ولا يجوز أن يتصرف بتلك الوحدات خلال مدة إدارته للصندوق.

وستكون مدة الصندوق 5 سنوات من تاريخ قيده في سجل الصناديق لدى هيئة الأسواق، ويجوز لمدير الصندوق الحصول على موافقة هيئة الأسواق لتمديدها لفترتين اضافيتين مدة كل منهما عام واحد.

وفيما يخص الصندوق الثاني (صندوق الصكوك الاسلامية العالمي)، فسيطرح للاكتتاب الخاص برأسمال متغير تبلغ حدوده 18 مليون دولار كحد أدنى ومليار دولار كحد أقصى، وبقيمة اسمية قدرها 10 دولارات للوحدة الواحدة، على أن يكون الحد الأدنى للاشتراك بالصندوق للمشترك الواحد 5 آلاف دولا، على ان يطرح للاكتتاب 100 مليون وحدة، بواقع مليار دولار.

وأوضح القرار أنه يجب ألا تقل مشاركة مدير الصندوق بوحداته عن مبلغ 250 ألف دينار أو ما يعادلها بالدولار، ولا يجوز أن يتصرف بتلك الوحدات خلال مدة إدارته للصندوق.

وستكون مدة الصندوق 10 سنوات من تاريخ قيده في سجل الصناديق لدى هيئة الأسواق، ويجوز لمدير الصندوق الحصول على موافقة هيئة الأسواق لتمديدها لمدد مماثلة أخرى.

إعلان تذكيري
لحضور الجمعية العامة العادية لعام ٢٠١٨

يسر مجلس ادارة الشركة الوطنية للمسالخ (ش.م.ك.ع) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة والمزمع عقده في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٩/٦/١١ وذلك في الهيئة العامة للصناعة – جنوب السرة قاعة رئيسه ٣ وذلك للنظر في جدول الاعمال التالي:

١- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ والمصادقة عليه.
٢-سماع تقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ والمصادقة عليه.
٣-مناقشة البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ والمصادقة عليها.
٤-سماع تقرير المخالفات الجزاءات الصادرة من الجهات الرقابية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ إن وجد.
٥-سماع تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع أطراف ذات صلة.
٦-مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١.
٧-مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافأة على أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١.
٨-مناقشة تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز ١٠٪ من عدد أسهمها وذلك وفقا للقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ واللائحة التنفيذية وتعديلاتهما.
٩-مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية والإدارية خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١.
١٠- تعيين أو إعادة تعيين مدقق الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
١١- انتخاب مجلس إدارة جديد للثلاث سنوات القادمة.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين في استلام دعوة الحضور والتوكيل مراجعة السادة الشركة الكويتية للمقاصة - مبنى برج أحمد - شارع الخليج العربي بجوار المستشفى الاميري الدور الخامس وذلك خلال مواعيد العمل الرسمية -للاستفسار يرجى الاتصال على هاتف ٢٢٤٦٤٥٨٥ -٢٢٤٦٤٥٦٥ وعلى السادة الراغبين في الترشح لعضوية مجلس الإدارة ضرورة احضار صحيفة الحالة الجنائية للأفراد.

مجلس الإدارة